مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٥٨٨-٦١٧

رصد التعداد السكاني ٢٠٢٤ وتأثيراته المستقبلية: قراءة ديموغرافية للعراق

Monitoring the 2024 Population Census and its Future Impacts: A Demographic Reading of Iraq

م. د. أحمد كاظم سنيد: مديرية تربية ذي قار – وزارة التربية – العراق

Lecturer Dr Ahmed Kadhim Sunaid– Dhi Qar Education

seeees4@gmail.com

الكلمات المفتاحية

التعداد السكاني، العراق، التركيب الديموغرافي، النمو السكاني، التحضر، التخطيط التنموي، السياسات الاقتصادية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة التعداد السكاني العراقي لعام ٢٠٢٤ وتحليل تأثيراته الديموغرافية المستقبلية على السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يكشف التعداد عن مجتمع فتي مع نسبة كبيرة من الشباب ضمن الفئة العمرية ١٥–٦٤ سنة، ما يمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي إذا تم استثمارها بشكل صحيح. كما يوضح البحث تفاوت التوزيع الجغرافي للسكان، وارتفاع معدل النمو السكاني، وتحديات التحضر والهجرة الداخلية. تُقدم الدراسة توصيات لتطوير التعليم، تعزيز البنية التحتية، تنويع الاقتصاد، ودعم المساواة بين الجنسين، بهدف التخطيط المستدام للموارد والخدمات المستقبلية.

KEY WORD

Population census, Iraq, demographic structure, population growth, urbanization, development planning, economic policy

Abstract

This study examines the 2024 Iraqi population census and its prospective demographic impacts on economic and social policies. The census reveals a youthful population, with a large proportion of individuals aged 15–64, representing an opportunity to enhance economic growth if effectively utilized. The research highlights the uneven geographical distribution of population, high growth rates, and challenges related to urbanization and internal migration. The study offers recommendations for improving education, strengthening infrastructure, diversifying the economy, and promoting gender equality to achieve sustainable planning of future resources and services.

المقدمة

يعد التعداد السكاني من أهم الأدوات الإحصائية التي تعكس واقع السكان، وتوفر مؤشرات دقيقة لفهم التوزيع السكاني، التركيب العمري، الكثافة، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وفي العراق، يمثل تعداد ٢٠٢٤ خطوة محورية بعد انقطاع طويل منذ آخر تعداد شامل عام ١٩٨٧، إذ أتاح جمع بيانات حديثة وشاملة تشمل المواطنين والمقيمين واللاجئين، مما يعكس صورة دقيقة للسكان وتوزيعهم الجغرافي والديموغرافي.

تكشف البيانات الأولية للتعداد أن العراق يتميز بمجتمع فتي، حيث يشكل الشباب دون سن ٢٤ عامًا نسبة كبيرة من السكان، وتبلغ الفئة العمرية المنتجة (١٥–٦٤ سنة) نحو ٦٠%، ما يتيح فرصة لتحقيق "العائد الديموغرافي" إذا ما تم استثمار هذه القوة البشرية بالشكل الأمثل. كما تشير النتائج إلى تفاوتات كبيرة في الكثافة السكانية بين المحافظات، مع تمركز واضح في بغداد وبعض المدن الكبرى، وتشتت نسبي في المناطق الريفية والغربية، ما يعكس تحديات واضحة في توزيع الخدمات والبنية التحتية.

مشكلة البحث

تعاني الدراسات الديموغرافية في العراق من نقص في البيانات المحدثة والمتجانسة، خاصة بعد غياب التعدادات القومية لمدة ٢٧ عامًا، إضافة إلى التحديات الأمنية والسياسية والتقنية التي أثرت على دقة بعض النتائج. ويبرز السؤال الرئيسي للبحث في" :ما هي التأثيرات المستقبلية لتوزيع السكان وتركيبهم العمري على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق وفق تعداد ٢٠٢٤؟"

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في:

١. توفير قراءة ديموغرافية حديثة تساعد صانعي القرار على التخطيط التنموي المستدام.
٢. تحديد التحديات المستقبلية المرتبطة بالزيادة السكانية، التركيب العمري، والهجرة الداخلية.
٣. دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم، الصحة، الإسكان، وسوق العمل.
٤. إتاحة قاعدة بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المستقبلية وتحليل الاتجاهات السكانية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. دراسة توزيع السكان في العراق حسب المحافظات والفئات العمرية وفق تعداد ٢٠٢٤.
٢. تحليل التركيب الديموغرافي وإمكانياته في دعم النمو الاقتصادي المستقبلي.
٣. تقييم تأثير النمو السكاني على الخدمات العامة والبنية التحتية.

٤. تقديم توصيات لتعزيز التخطيط السكاني والتنمية المستدامة بناءً على البيانات الحديثة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع وتحليل بيانات التعداد السكاني ٢٠٢٤ الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، مع مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الدولية ذات الصلة. كما استخدم البحث المقارن بين المحافظات والفئات العمرية لتحديد الفروقات الديموغرافية وتأثيراتها على التنمية المستقبلية.

مفهوم علم السكان وأهميته الجغرافية

يعد علم السكان أو الديموغرافيا من العلوم التي تختص بدراسة المجتمعات البشرية عبر الزمن من حيث عدد الأفراد وتوزيعهم وخصائصهم المختلفة وقد جاءت كلمة ديموغرافيا من أصل يوناني يتكون من ديموس بمعنى الشعب وغرافيا بمعنى الوصف أي وصف السكان من الناحية اللغوية[١] أما من الناحية الاصطلاحية فقد قدّم عدد من العلماء تفسيرات متعددة لهذا المفهوم ومنهم أشيل غيار الذي عدّه التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري أو المعرفة الرياضية للمجتمعات السكانية وما يطرأ عليها من تغيرات كما ينظر إليه على أنه أحد فروع العلوم الاجتماعية الحديثة التي تبحث في التحولات السكانية المرتبطة بالعدد والنمو والتوزيع العمري والجنسي والحالة الزوجية والمستوى التعليمي والكثافة السكانية وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية إضافة إلى التنبؤ بالتغيرات المستقبلية [٢]وقد عرض ويلكوكس في كتابه دراسات في الديموغرافيا الأمريكية مجموعة من التعريفات التي ركزت

(١) فراس البياتي، مورفولوجيا السكان: موضوعات في الديموغرافيا، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩. ص١

(٢) عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١١. ص٢٣

على دراسة الظواهر المرتبطة بالمواليد والوفيات والهجرات والعوامل المؤثرة فيها كما عرّفته الأمم المتحدة بأنه علم يدرس السكان من حيث العدد والبناء والتطور والخصائص العامة بالاعتماد على الأساليب الكمية [١]أما رولاند بريسا فقد اعتبر الديموغرافيا علما يعنى بدراسة تجدد المجتمع عبر الولادات والوفيات والهجرة وتحليل خصائصه العمرية والجنسانية والتعليمية والمهنية والدينية والعلاقات التي تربط بين حالة السكان وتطورهم وبين الظواهر الديموغرافية المختلفة ومن خلال مجموع هذه التعريفات يتضح أن علم السكان لا يقتصر على إحصاء عدد السكان في لحظة معينة وإنما يتابع التغيرات المكانية والزمانية التي تطرأ عليهم ويقدم وصفا شاملا لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية[٢].

وقد نشأ علم السكان بفعل مجموعة من العوامل التي أدت إلى الحاجة إليه وتطوره ومن أبرز هذه العوامل ما عرف بالانفجار السكاني منذ القرن السابع عشر حيث شهد العالم زيادة كبيرة في أعداد السكان مقارنة بالمراحل السابقة وارتفع معدل النمو السكاني عبر القرون بصورة واضحة مما دفع الباحثين إلى محاولة فهم أسباب هذه الظاهرة ونتائجها كما أسهم تطور علم الإحصاء في دفع الدراسات السكانية إلى الأمام عبر تحسين المسوح الميدانية وتطوير أساليب التحليل الإحصائي التي وفرت أدوات أدق لدراسة التغيرات السكانية والتنبؤ بمستقبلها كما أدى التقدم الطبي إلى تقليل الوفيات والحد من الأمراض مما تسبب في تغيرات ملموسة في حجم السكان وتركيبهم وجذب اهتمام الباحثين والمفكرين لدراسة هذه التحولات كما ساعد ظهور الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية

(١) مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٩. ص١٤
(٢) يونس حمادي علي، مبادئ الديموغرافيا، دار وائل للنشر، عمّان، ٢٠١٠. ص١١

وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم البحوث السكانية وتطوير قواعد البيانات وإنشاء مراكز تدريب وإعداد السياسات الخاصة بالسكان والتنمية(١).

وترجع بدايات التفكير السكاني إلى الحضارات القديمة حيث اهتم الفلاسفة والمفكرون بقضايا السكان رغم عدم امتلاكهم منهجا علميا واضحا لكنها شكلت أساسا مبكرا لظهور الفكر السكاني(٢) ففي الصين تناول كونفوشيوس مسألة حجم السكان المناسب قياسا بالموارد ودور الدولة في تنظيم توزيع السكان بين المناطق المزدحمة والأقل ازدحاما وأشار إلى أثر الحروب والأوبئة ونقص الغذاء والزواج في حركة النمو السكاني وفي الحضارة اليونانية تحدّث أفلاطون عن العدد الأمثل للسكان في الدولة الفاضلة ودعا إلى تدخل الدولة لتنظيم الزواج والنسل حفاظا على التوازن بين السكان والموارد بينما تناول أرسطو مسألة التوزيع العمري والمهني للسكان وحذر من النمو غير المتوازن بين طبقات المجتمع واعتبر ضبط حجم السكان ضرورة لضمان استقرار الدولة أما في الحضارة الرومانية (٣)فقد كان الاهتمام موجها نحو زيادة عدد السكان لأغراض عسكرية وتوسعية ولذلك شجعت الدولة الزواج والإنجاب ومنعت العزوبة والإجهاض لرفع القوة البشرية اللازمة أما الأديان السماوية فقد أولت السكان اهتماما خاصا وشجعت على الزواج والتكاثر باعتباره جزءا من حركة الحياة وعمارة الأرض فقد اعتبر اليهود والمسيحيون أن كثرة النسل نعمة أما الإسلام فقد أكد أهمية الزواج وكثرة الإنجاب

(١) منير عبد الله كرادشة، علم السكان الديموغرافية الاجتماعية، وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٩. ص١
(٢) السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٨٧.
(٣) علي سالم حميدان ومحمود الحبيس، جغرافيا السكان: مدخل إلى علم السكان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١. ص٢٠

ونهى عن قتل الأولاد خوفا من الفقر وأكد على دور التكاثر في تعزيز قوة الأمة وقد استند الفقه الإسلامي في ذلك إلى نصوص قرآنية وأحاديث نبوية حثت على الزواج وبناء الأسرة(١).

العوامل المؤثرة في توزيع السكان

يرتبط التوزيع الجغرافي للسكان بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تعمل منفصلة أو متكاملة في تحديد نمط توزيع السكان، وغالبًا ما تتداخل هذه العوامل فيما بينها لتشكل الصورة النهائية لهذا التوزيع.

يشير بعض الجغرافيين، مثل هنتجتون، إلى أهمية هذه العوامل، وخصوصًا المناخ، ودورها البارز في تحديد مواقع المستوطنات البشرية.

يتأثر توزيع السكان بعدة عناصر تشمل العوامل الطبيعية مثل المناخ، التضاريس، التربة، موارد المياه، والموارد الطبيعية، إلى جانب العوامل البشرية مثل اتجاهات النمو السكاني، المهن والحرف السائدة، وسائل المواصلات، والحروب أو المشكلات السياسية. ويتحدد عدد السكان من خلال التفاعل بين هذه العوامل البشرية والبيئة الطبيعية المحيطة.

على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه العوامل الطبيعية في وضع الإطار العام لتوزيع السكان، إلا أن تأثيرها لم يعد حاسمًا كما كان في الماضي، حين كان الإنسان خاضعًا بالكامل لظروف البيئة. ففي العصر الحديث، أصبحت العوامل البشرية أكثر تأثيرًا، حيث تمكن الإنسان من تجاوز بعض الحواجز الطبيعية وتعديل خصائص بيئته بما يتناسب مع احتياجاته وإمكانياته. وتختلف تأثيرات العوامل الطبيعية على السكان من منطقة إلى أخرى، كما أن العوامل البشرية مكّنت الإنسان من تعديل ظروف

(١) عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٢. ص٤٧.

البيئة الطبيعية لتتلاءم مع وجوده فيها، لذلك لا يمكن اعتبار العوامل الطبيعية وحدها مسؤولة عن توزيع السكان، بل تتكامل مع العوامل البشرية لتؤثر مجتمعة على انتشار السكان.

في المجتمعات الزراعية البحتة، تعتمد كثافة السكان على قدرة الأرض على توفير الغذاء الكافي وفق الموارد المتاحة ومستوى التكنولوجيا، فإذا تجاوز عدد السكان الموارد المتوفرة، يصبح البحث عن توازن جديد أمرًا ضروريًا. سابقًا كانت المجاعة هي المنظمة الأساسية لإعادة التوازن، أما الآن فقد أصبح بالإمكان استخدام حلول بديلة مثل استصلاح الأراضي، إزالة الغطاء الغابي، تطوير طرق الزراعة، تحسين الري، وتطبيق تقنيات حديثة لزيادة الإنتاج، إضافة إلى الهجرة من المناطق المكتظة إلى الأقل كثافة.

أما في المجتمعات التي تعتبر الزراعة نشاطًا ثانويًا، فإن التوازن السكاني الاقتصادي يعتمد على عوامل أكثر تعقيدًا، أبرزها مستوى المعيشة العام. ففي الدول ذات الدخل القومي المحدود، يتباطأ النمو الريفي، وتبقى معالم البيئة ثابتة نسبيًا، كما يحدث خلال فترات الكساد الاقتصادي أو الصعوبات السياسية، مثل ما شهدته النمسا بعد اتفاقيات ١٩٢٠، أو الولايات المتحدة بين ١٩٢٩ و١٩٣٥ حيث حدثت هجرات واسعة من المدن إلى الريف والعكس.

وفي الدول ذات المستوى المعيشي المرتفع، يسهم الرخاء العام في تحفيز الفلاحين على الاستمرار في الإنتاج، وتزداد كثافة السكان الزراعيين نتيجة استغلال الأرض بعناية فائقة كما في الدنمارك وهولندا، أو استثمار مساحات شاسعة كما في وسط أمريكا الشمالية، مع اختلاف الكثافة لكن تحقيق نسب متقاربة من إجمالي السكان الزراعيين. ويظهر أثر مستوى المعيشة بوضوح عند مقارنة إنتاج الأرز بين الشرق الأقصى والولايات المتحدة، حيث تتطلب الزراعة اليدوية في الشرق الأقصى جهدًا

مضنيًا مقارنة بالزراعة الميكانيكية في الولايات المتحدة، ما يعكس الفارق في كثافة السكان الـــريفيين وقدرتهم على الإنتاج.

أدى التقدم في وسائل النقل إلى إعادة تشكيل توزيع السكان على الأرض، فقد ساهم النقل البحري في اكتشاف واستغلال قارات جديدة، وأدى إنشاء خطوط بحرية وتجارية بعيدة المدى إلى نمـــو المـــوانئ وازدهار المدن. كما ساعد تطوير النقل البري، كالسكك الحديدية والطرق، في تركيز الموارد وتسهيل انتقال السكان، ما عزز نمو المدن والمناطق الصناعية. وعلى الرغم من انتشار وسائل النقل، ما تزال هناك مناطق واسعة تفتقر إلى شبكات مواصلات كافية، وهو ما تضعه الخطط التنموية فـــي الـــدول النامية ضمن أولوياتها الأساسية لاستثمار الثروات الطبيعية.[١]

المؤشرات الديموغرافية الأساسية (النمو – الكثافة – التركيب)

تكتسب دراسة المؤشرات الديموغرافية أهمية كبيرة عند التخطيط السكاني الـــراهن أو المســـتقبلي، وخصوصاً فيما يتعلق بالقوى العاملة. تواجه الدول النامية تحديات كمية تتجلى في ظواهر مختلفة مثل التضخم السكاني والانفجار السكاني والاكتظاظ أو الفائض السكاني، بينما بعض هذه الدول قد تعـــاني من آثار عكسية مؤقتة ناجمة عن احتياجات عاجلة لقوة عمل إضافية، كما هو الحال في دول مجلـــس التعاون الخليجي، الأمر الذي أدى إلى اعتقاد خاطئ بوجود "فراغ سكاني"، ولجأت هذه الدول إلى سد هذا الفراغ بالعمالة الوافدة.

كانت هذه الظاهرة واضحة منذ خمسين عاماً تقريباً، في ستينيات القرن الماضي، وتجلـــت بشـــكل واقعي في السبعينيات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط، حيث خرجت دول المجلس عن

(١) قاسم نصيف جاسم جواد، "قضايا الديموغرافيا دراسة جغرافية الســـكان ١٩٧٧–١٩٩٧"، رســـالة ماجســـتير غيـــر منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص ١٤.

المعايير السكانية للدول النامية، وأصبحت مناطق جذب للعمالة الأجنبية. وقد عزى بعض الباحثين هذا الوضع إلى الفراغ السكاني، بينما الواقع يشير إلى أن السبب الرئيس هو عدم استثمار القوى العاملة المحلية بشكل أمثل وتأهيلها لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية.

شهدت أواسط الثمانينيات تحولاً ديموغرافياً نتيجة انخفاض أسعار النفط وظهور العجوزات في موازنات دول المجلس، مما أدى إلى تعديل سياسات الإنفاق الحكومي. كما ساهم توسع خدمات الصحة الوقائية والعلاجية في انخفاض معدلات الوفيات وزيادة المواليد، مما رفع المعدلات الطبيعية للسكان، وبرزت البطالة لأول مرة بين المواطنين نتيجة المنافسة مع العمالة الأجنبية، مع تغييرات جوهرية على المؤشرات الديموغرافية.

خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي، لم يقلل التذبذب في معدلات النمو والإنفاق من أعداد العمالة الوافدة، والتي بلغت نحو ٢٠ مليون عامل، مما دفع الحكومات إلى المطالبة بحقوق هذه العمالة في حرية العمل والحركة والمساواة المدنية وربما السياسية مستقبلاً.

حالياً، تعتبر معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون من أعلى المعدلات عالمياً بنحو ٣.٤%، مقارنة بالدول النامية ٢% والدول الصناعية ١.٢%، ويعزى ذلك إلى الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، وحتى عند استبعاد تأثير الهجرة، تظل الزيادة الطبيعية مرتفعة نتيجة ارتفاع دخل الفرد، وتحسين مستوى المعيشة، وتعليم المرأة، وانخفاض الوفيات.

تتميز مجتمعات دول المجلس بشباب سكانها، حيث تزيد نسبة من هم دون ١٥ عاماً عن ٣٠% من إجمالي السكان. كما تختلف نسب القوى العاملة ومعدلات نموها بين المواطنين والوافدين، فمع أن الوافدين يشكلون أكثر من ٤٥% من السكان، فإنهم يمثلون أكثر من ٧٥% من القوى العاملة. وقد بلغ

معدل نمو القوى العاملة للوافدين ٨% مقابل ٤% للمواطنين خلال العقد الماضي، مع تمركز العمالة المواطنة في القطاع الحكومي وتركز الوافدة الآسيوية في القطاع الخاص.[١]

دراسة هذه المؤشرات المتعلقة بالعمالة الوافدة وتركيبة السكان المواطنين تسهم في وضع سياسات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، وتطوير برامج التأهيل والتدريب لتعزيز استبدال العمالة الوافدة بالمواطنين، وهو ما يمثل حاجة ملحة في الوقت الحالي.

جدول (١) معدل النمو السكاني في العراق

المؤشر	القيمة التقديرية	الملاحظات
معدل النمو السنوي	٢,٤٪ – ٢,٦٪	من أعلى المعدلات في المنطقة
أسباب النمو	ارتفاع الخصوبة – انخفاض الوفيات – تحسن الصحة	يسبب ضغطًا على الخدمات

جدول (٢) الكثافة السكانية في العراق

المؤشر	القيمة التقديرية	ملاحظات
الكثافة العامة	١٠٠ – ١١٠ نسمة/كم²	تختلف حسب المحافظة
أعلى كثافة	بغداد: أكثر من ٨٠٠٠ نسمة/كم²	تمركز سكاني شديد
أقل كثافة	الأنبار وصلاح الدين ونينوى	مساحات واسعة وعمران قليل

(١) د. حسن العالي، "المؤشرات الديمغرافية"، مقالات ٢٥٠٥٣، ٠٤ سبتمبر ٢٠١٦

جدول (٣) التركيب السكاني في العراق

نوع التركيب	النسبة/القيمة	ملاحظات
فئة ٠–٢٤ سنة	أكثر من ٥٥٪	مجتمع فَتِي
فئة ١٥–٦٤ سنة	حوالي ٦٠٪	قوة عمل كبيرة
كبار السن	حوالي ٤٪	نسبة منخفضة
نسبة الذكور للإناث	١٠٢/١٠٠	توازن نسبي
التركيب الاقتصادي	أغلب السكان ضمن سن العمل	فرصة ديموغرافية مستقبلية

تشير المؤشرات الديموغرافية في العراق إلى ارتفاع واضح في معدل النمو السكاني خلال السنوات الأخيرة، إذ يقدّر معدل النمو بما يقارب ٢٫٥٪ سنويًا، وهو من المعدلات المرتفعة مقارنة ببقية دول المنطقة. ويعود هذا النمو أساسًا إلى ارتفاع معدل الخصوبة وتحسن مستوى الرعاية الصحية الذي أسهم في خفض نسب الوفيات.

أما الكثافة السكانية، فتبلغ ما يقارب ١٠٠–١١٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، مع تفاوت كبير بين المحافظات. إذ تشهد بغداد أعلى كثافة سكانية تتجاوز ٨٠٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع في بعض المناطق، بينما تنخفض الكثافة بشكل ملحوظ في المحافظات الغربية ذات المساحات الواسعة وقلة الاستيطان مثل الأنبار وصلاح الدين.

وفيما يتعلق بالتركيب السكاني، يتصف العراق بطابع سكاني فتي، حيث يشكل الأفراد دون سن ٢٤ عاماً أكثر من نصف السكان، بينما تمثل الفئة العمرية المنتجة (١٥–٦٤ سنة) حوالي ٦٠٪ من مجموع السكان. أما كبار السن فتظل نسبتهم منخفضة. ويُلاحظ كذلك توازن نسبي بين الذكور والإناث، إذ يبلغ معدل النوع قرابة ١٠٢ ذكر مقابل كل ١٠٠ أنثى. كما يظهر التركيب الاقتصادي أن المجتمع يمتلك قاعدة عمرية شابة يمكن أن تشكل فرصة ديموغرافية إذا تم استثمارها في سوق العمل.

تُظهر البيانات الخاصة بالنمو السكاني في العراق أن البلاد تشهد زيادة مستمرة في عدد السكان، حيث يتراوح معدل النمو السنوي بين ٢٫٤٪ و٢٫٦٪، وهو معدل مرتفع مقارنة بدول المنطقة. ويُعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أبرزها ارتفاع معدلات الخصوبة داخل المجتمع العراقي، إضافةً إلى تحسن مستوى الرعاية الصحية الذي أسهم في تقليل نسب الوفيات، ولا سيما وفيات الأطفال. هذه الزيادة السكانية السريعة تُشكّل ضغطًا واضحًا على الخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والبنى التحتية، مما يجعل التخطيط السكاني ضرورة ملحّة للحكومة.

وفيما يتعلق بالكثافة السكانية، فإن الأرقام تظهر تباينًا كبيرًا بين المحافظات. فالكثافة العامة للعراق تبلغ بين ١٠٠ و١١٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، إلا أن هذا المتوسط لا يعكس الفوارق الحقيقية على مستوى المحافظات. فمحافظة بغداد، على سبيل المثال، تُعد الأعلى كثافة في العراق، إذ تتجاوز الكثافة في بعض مناطقها ٨٠٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، مما يعكس طبيعتها كعاصمة ومركز اقتصادي وخدمي. في المقابل، تنخفض الكثافة بشكل ملحوظ في المحافظات الغربية مثل الأنبار وصلاح الدين، حيث المساحات الشاسعة وقلة الاستيطان البشري، ما يجعل توزيع السكان غير متوازن على المستوى الوطني.

أما التركيب السكاني، فيكشف أن العراق يمتلك مجتمعًا فتيًا، إذ تشكل الفئة العمرية دون سن ٢٤ عامًا أكثر من نصف السكان. وهذا يعكس ارتفاع معدلات الولادات واستمرار بنية سكانية شابة. كذلك، تشكل الفئة العمرية المنتجة (١٥–٦٤ سنة) حوالي ٦٠٪ من إجمالي السكان، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا من حيث توافر قوة العمل، لكنه يتطلب سياسات فعالة لاستيعابهم في السوق. وفي المقابل، تبقى نسبة كبار السن منخفضة، إذ لا تتجاوز ٤٪، مما يعني أن عبء الإعالة ما يزال منخفضًا نسبيًا مقارنة بالدول ذات السكان المسنّين. كما يُظهر التركيب النوعي توازنًا تقريبًا بين الذكور والإناث بنسبة ١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وهو مستوى طبيعي يعكس استقرارًا في الهيكل السكاني.

تعكس هذه المؤشرات أن العراق يمر بمرحلة ديموغرافية مهمة، تجمع بين نمو سريع للسكان وتركيب عمري شاب يمكن أن يشكّل قوة اقتصادية مستقبلًا إذا تم استثماره بشكل صحيح. إلا أن عدم توازن التوزيع الجغرافي للسكان وكثافة بغداد المرتفعة يمثلان تحديًا في إدارة الموارد والخدمات. لذا فإن فهم هذه المؤشرات يعد أساسًا لأي تخطيط تنموي أو اقتصادي مستقبلي.

التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات العراقية

الصورة من إحصائيات التعداد السكاني للعام ٢٠٢٤

اسم المحافظة	حضر			ريف			Total الذكور	Total الاناث	Total المجموع
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع			
دهوك	641,816	631,730	1,273,546	164,148	162,177	326,325	805,964	793,907	1,599,871
نينوى	1,152,285	1,159,328	2,311,613	974,937	975,430	1,950,367	2,127,222	2,134,758	4,261,980
السليمانية	1,076,917	1,060,178	2,137,095	137,799	126,830	264,629	1,214,716	1,187,008	2,401,724
كركوك	744,096	751,939	1,496,035	267,665	270,927	538,592	1,011,761	1,022,866	2,034,627
اربيل	1,054,964	1,047,671	2,102,635	209,024	205,875	414,899	1,263,988	1,253,546	2,517,534
ديالى	512,987	516,698	1,029,685	454,183	450,636	904,819	967,170	967,334	1,934,504
الانبار	579,081	580,321	1,159,402	422,517	422,499	845,016	1,001,598	1,002,820	2,004,418
بغداد	4,179,738	4,154,928	8,334,666	725,239	720,524	1,445,763	4,904,977	4,875,452	9,780,429
بابل	566,931	560,963	1,127,894	686,712	667,718	1,354,430	1,253,643	1,228,681	2,482,324
كربلاء	646,519	645,839	1,292,358	232,936	228,771	461,707	879,455	874,610	1,754,065
واسط	524,391	520,712	1,045,103	301,213	297,090	598,303	825,604	817,802	1,643,406
صلاح الدين	431,181	436,113	867,294	450,366	456,882	907,248	881,547	892,995	1,774,542
النجف	590,000	590,084	1,180,084	391,453	379,296	770,749	981,453	969,380	1,950,833
القادسية	399,580	399,518	799,098	342,318	335,894	678,212	741,898	735,412	1,477,310
المثنى	211,308	210,448	421,756	312,455	308,876	621,331	523,763	519,324	1,043,087
ذي قار	859,970	842,978	1,702,948	404,619	391,901	796,520	1,264,589	1,234,879	2,499,468
ميسان	506,591	496,676	1,003,267	148,917	142,319	291,236	655,508	638,995	1,294,503
البصرة	1,561,194	1,517,976	3,079,170	295,554	289,444	584,998	1,856,748	1,807,420	3,664,168
الاجمالي	**16,239,549**	**16,124,100**	**32,363,649**	**6,922,055**	**6,833,089**	**13,755,144**	**23,161,604**	**22,957,189**	**46,118,793**

جدول (٥)النسب المئوية لسكان كل محافظة من إجمالي سكان العراق (46,118,793نسمة) كما يلي:

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية من إجمالي السكان
بغداد	9,780,429	٪21.2
نينوى	3,664,168	٪7.9
البصرة	2,499,468	٪5.4
أربيل	2,401,724	٪5.2
كركوك	1,950,833	٪4.2

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية من إجمالي السكان
السليمانية	1,754,065	٪3.8
دهوك	1,599,871	٪3.5
بابل	2,034,627	٪4.4
النجف	1,477,310	٪3.2
كربلاء	1,045,103	٪2.3
ديالى	2,034,627	٪4.4
الأنبار	1,294,503	٪2.8
القادسية	1,043,087	٪2.3
المثنى	421,756	٪0.9
ذي قار	1,702,948	٪3.7
ميسان	799,098	٪1.7
واسط	1,159,402	٪2.5
صلاح الدين	1,294,503	٪2.8

ملاحظة: النسب المئوية تم تقريبها لأقرب عشرية.

يتضح من بيانات تعداد ٢٠٢٤ أن سكان العراق يتركزون بشكل كبير في بغداد التي تضم أكثر من خمس السكان، إذ تعد العاصمة الإدارية والسياسية والاقتصادية، ما يجعلها البؤرة الرئيسية للاستقطاب

السكاني. تليها محافظات نينوى والبصرة وأربيل وكركوك والسليمانية، حيث تتركز معظم الحواضر الكبرى والمراكز الاقتصادية. المحافظات الجنوبية مثل ذي قار وميسان والقادسية وبابل تسجل كثافات معتدلة نتيجة وجود النشاط الزراعي وبعض المراكز الحضرية. بالمقابل، محافظات المثنى وكـربلاء ودهوك تسجل نسبًا منخفضة نسبيًا مقارنة ببقية المحافظات. توزيع السكان يعكس ارتباطهم بالمناطق الخصبة والأنهار، في حين تبقى الهضاب الصحراوية شبه خالية من السكان. هذا الفارق المكاني بين المحافظات يعكس تحديات في توفير الخدمات والبنية التحتية. كما يبرز التركيز السكاني في السـهل الرسوبي مقابل التشتت النسبي في المناطق الجبلية والصحراوية.

الفوارق الريفية والحضرية في العراق

جدول (٦) الفوارق الريفية والحضرية في العراق

البند	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
نسبة السكان (٢٠٢٤)	~75–80%	~20–25%
الكثافة السكانية	عالية، تتركز في مدن كبغداد، البصرة، أربيل	منخفضة، متفرقة في الهضاب والواحات
الأنشطة الاقتصادية	الصناعة، التجارة، الخدمات، الإدارة	الزراعة، تربية المواشي، صيد
البنية التحتية	متطورة نسبيًا: طرق، مستشفيات، مدارس، شبكات مياه وكهرباء	ضعيفة نسبيًا: نقص في الخدمات الصحية والتعليمية

البند	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
		والمواصلات
التعليم والصحة	توفر مدارس وجامعات ومستشفيات عامة وخاصة	محدودية المدارس الصحية، الحاجة للتنقل إلى المدن
النمط السكني	كثافة عالية، مبانٍ متعددة الطوابق، أحياء سكنية	مبانٍ منخفضة، قرى متناثرة، مساحات واسعة فارغة
التحضر والهجرة	مستمر بسبب فرص العمل والخدمات	انخفاض السكان، هجرة الشباب إلى المدن

الفوارق الحضرية والريفية في العراق

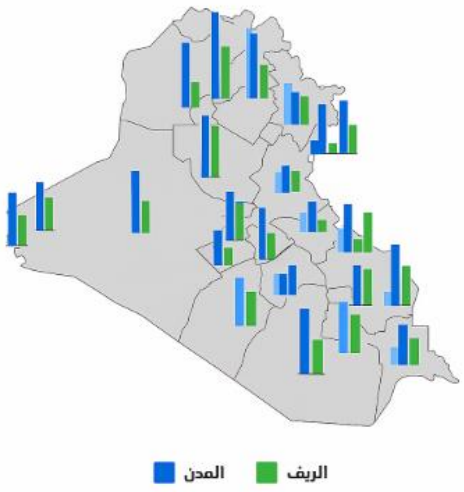

تتركز غالبية السكان في المدن الكبرى بسبب توفر فرص العمل والخدمات والبنية التحتية، بينما الريف يشهد تشتتًا واضحًا للسكان مع اعتمادهم على الزراعة ومحدودية الخدمات. معظم سكان العراق يتركزون في المدن، حيث يعيش حوالي ٧٥–٨٠٪ من السكان في مناطق حضرية مثل بغداد والبصرة وأربيل، بينما تمثل المناطق الريفية حوالي ٢٠–٢٥٪ فقط من السكان. المدن تتميز بكثافة سكانية عالية، إذ تتجمع الأسر في مبانٍ متعددة الطوابق وأحياء سكنية مكتظة، بينما في الريف تكون الكثافة منخفضة والمساكن متفرقة، مع مساحات واسعة بين البيوت.

الأنشطة الاقتصادية تختلف أيضًا، فالمدن تعتمد على الصناعة والتجارة والخدمات والإدارة، أما الريف فيتركز فيه النشاط الزراعي وتربية المواشي والصيد. هذا ينعكس على البنية التحتية، فالمناطق الحضرية تتمتع بشبكات طرق متطورة ومستشفيات ومدارس ومرافق كهرباء ومياه، بينما الريف يعاني من ضعف الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات.

من حيث التعليم والصحة، توفر المدن مدارس وجامعات ومستشفيات عامة وخاصة، بينما في الريف تكون المدارس والمرافق الصحية محدودة، وغالبًا يحتاج السكان للسفر إلى المدن لتلقي الخدمات. التحضر والهجرة مستمران في المدن بسبب توفر فرص العمل والخدمات، بينما يقل عدد السكان في الريف نتيجة هجرة الشباب إلى المدن بحثًا عن حياة أفضل وفرص تعليم وعمل أكبر.

هذا يؤدي إلى تفاوت واضح في مستوى المعيشة بين المناطق الحضرية والريفية ويشكل تحديات للتنمية المتوازنة في العراق، خصوصًا في توزيع الموارد والبنية التحتية.

التركيب العُمري للسكان في العراق

(جدول معدلات الإعالة العمرية حسب المحافظات الإجمالي – الصغار – الكبار)

المحافظة	معدل الإعالة الكلي	معدل إعالة الصغار (٠–١٤)	معدل إعالة الكبار (+٦٥)
دهوك	53	59	6
نينوى	68	74	5
السليمانية	46	54	8
كركوك	58	65	6
أربيل	51	58	7
ديالى	61	67	6
الأنبار	63	68	5
بغداد	55	62	7
بابل	60	66	6
كربلاء	60	66	6
واسط	62	68	6
صلاح الدين	66	71	5

المحافظة	معدل الإعالة الكلي	معدل إعالة الصغار (٠-١٤)	معدل إعالة الكبار (+٦٥)
النجف	59	65	6
القادسية	60	66	6
المثنى	69	74	6
ذي قار	64	70	6
ميسان	70	76	5
البصرة	62	68	6
الإجمالي	59	65	6

التركيب العُمري للسكان في العراق يشير إلى كيفية توزّع السكان وفق الفئات العمرية المختلفة، وهو من أهم المؤشرات التي تساعد في فهم طبيعة المجتمع واتجاهات تطوره. فعندما ننظر إلى أعمار السكان نستطيع أن نعرف هل المجتمع يتميز بقاعدة شبابية كبيرة أم أنه يتجه نحو الشيخوخة، وهذا بدوره يحدد حجم الاحتياجات في التعليم والصحة وفرص العمل والرعاية الاجتماعية. وتُظهر البيانات السكانية الحديثة أن العراق ما يزال يتميز بوجود نسبة عالية من الأطفال دون سن الخامسة عشرة، ما يعكس معدلات خصوبة مرتفعة وطبيعة اجتماعية تقليدية تعتمد على الأسر الكبيرة، وهذا يعني أن هناك حاجة مستمرة لتطوير البنية التحتية التعليمية وزيادة عدد المدارس والمراكز الصحية الخاصة بالأطفال.

أما الفئة الممتدة بين ١٥–٦٤ سنة، وهي المعروفة بالفئة النشطة أو فئة العمل، فهي تمثل الجزء الأكبر من سكان العراق. وتُعد هذه الفئة الأساس في النشاط الاقتصادي والإنتاجي، وكلما ارتفعت نسبتها كانت للدولة فرصة أكبر في تحقيق نمو اقتصادي إذا توفرت فرص العمل. لكن وجود نسبة كبيرة من الشباب دون فرص كافية للتشغيل قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل البطالة وزيادة الاعتماد على القطاع الحكومي.

في المقابل، تمثل فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) نسبة صغيرة نسبيًا من السكان في العراق مقارنة بالدول المتقدمة. وهذا يشير إلى أن العراق لا يزال بعيدًا عن مرحلة الشيخوخة السكانية، إلا أن التغيرات المستقبلية قد تتجه نحو ارتفاع تدريجي في نسبة كبار السن مع تحسن الخدمات الصحية وزيادة متوسط العمر المتوقع. هذه الفئة تحتاج إلى خدمات رعاية طويلة الأمد وتطوير الأنظمة التقاعدية لتغطية احتياجاتهم.

أما بالنسبة إلى كيفية احتساب النسب المئوية لكل فئة، فيتم ذلك عن طريق مقارنة عدد الأفراد في كل فئة عمرية بإجمالي عدد السكان، ثم ضرب الناتج في ١٠٠ للحصول على نسبة مئوية واضحة. فعلى سبيل المثال، إذا كان عدد الأطفال يشكل ثلث السكان تقريبًا، فإننا نقول إن نسبتهم ٣٣%، وهذا يسهل مقارنة الفئات المختلفة ومعرفة أيها يضغط أكثر على الخدمات العامة. كما أن هذه النسب تُستخدم لحساب معدل الإعالة العمرية، أي مقدار العبء الذي تتحمله الفئة العاملة لإعالة الأطفال وكبار السن.

التغيرات السكانية واتجاهاتها المستقبلية

شهد العراق مؤخرًا إجراء أول تعداد سكاني شامل منذ عام ١٩٨٧، وهو حدث يمثل منعطفًا مهمًا في مسار التخطيط الوطني. وقد أظهرت النتائج، التي أعلنها رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أن

عدد السكان وصل إلى نحو ٤٥.٤ مليون نسمة، شاملاً المواطنين والمقيمين واللاجئين. وتوفر هذه البيانات مؤشرات ديموغرافية مهمة من المتوقع أن تؤثر على السياسات الاقتصادية والتخطيط التنموي على المدى المتوسط والطويل.

كشف تعداد عام ٢٠٢٤ أن ٦٠.٢% من السكان يقعون ضمن الفئة العمرية القادرة على العمل (١٥–٦٤ سنة)، مما يشير إلى دخول العراق مرحلة "العائد الديموغرافي"، حيث يتفوق عدد السكان النشطين اقتصاديًا على الفئات التابعة مثل الأطفال وكبار السن. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، توفر هذه المرحلة فرصة فريدة لتعزيز النمو الاقتصادي عبر الاستفادة المثلى من القوى العاملة.

كما أظهرت النتائج أن ٣٦.١% من السكان دون سن الخامسة عشرة، ما يعكس طبيعة المجتمع الشاب في العراق. ويستدعي هذا التوزيع السكاني اتخاذ إجراءات متكاملة لتطوير التعليم والرعاية الصحية، وتوفير فرص التدريب المهني، لضمان تجهيز الشباب للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد المستقبلي.

أما متوسط حجم الأسرة الذي بلغ ٥.٣ أفراد، فيشير إلى استمرار نمط الأسرة الكبيرة الممتدة، وهو ما يقتضي صياغة سياسات اجتماعية تراعي احتياجات الأسرة، خاصة فيما يتعلق بالإسكان والخدمات الاجتماعية والمشاركة في سوق العمل.

شهد العراق زيادة كبيرة في عدد السكان منذ آخر تعداد عام ١٩٨٧، حين بلغ نحو ١٨ مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي ٢.٣%. ويُعزى هذا النمو إلى تغيرات في أنماط الخصوبة والتحولات الديموغرافية على مدى العقود الماضية. ويؤكد وزير التخطيط محمد تميم أن هذا النمو يشكل رصيدًا بشريًا مهمًا للنهوض بالاقتصاد، لكنه يفرض أيضًا ضغوطًا متزايدة على الموارد والبنية التحتية والخدمات العامة.

مع استمرار هذا النمو، سيزداد الطلب على فرص العمل والإسكان والتعليم والخدمات الصحية، مما يستلزم توفير استثمارات فعالة في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والزراعة والتعليم. كما قد يؤدي هذا الضغط إلى زيادة العبء على الميزانية العامة، التي تعتمد بشكل رئيس على عوائد النفط، ما يجعل من التنويع الاقتصادي والتخطيط المستدام ضرورة ملحة.

يُظهر التعداد توازناً نسبيًا بين الجنسين (٥٠.١% ذكور مقابل ٤٩.٨% إناث). ورغم هذا التوازن، لا تزال توجد تفاوتات في فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية. وقد تؤدي هذه النتائج إلى تحفيز سياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يضمن مشاركة متكافئة في التنمية الاقتصادية.

كما يبرز دور إقليم كردستان، الذي بلغ عدد سكانه وفق البيانات الأولية أكثر من ٦.٣ مليون نسمة. ويُعد إدراج الإقليم في التعداد الحالي خطوة أساسية لضمان دقة توزيع الموارد والتمثيل البرلماني.

تأتي هذه التحولات الديموغرافية في سياق تعافي العراق من سنوات طويلة من النزاعات والأزمات السياسية والاقتصادية. فقد أدت الحروب والصراعات، بما فيها فترة سيطرة تنظيم داعش، إلى تغييرات كبيرة في توزيع السكان بسبب النزوح الداخلي والخارجي. وتساعد بيانات التعداد على رسم سياسات دقيقة لإعادة توطين النازحين ودمجهم في المجتمع.

كما تؤكد النتائج الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الاقتصادي، إذ أن الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد العراقي هشًا أمام تقلبات الأسعار العالمية. ومع نمو السكان، يصبح تطوير قطاعات جديدة مثل الصناعة والزراعة والخدمات والقطاع الخاص أمرًا ضروريًا لضمان الاستقرار الاقتصادي.

تشير نتائج تعداد ٢٠٢٤ إلى فرص كبيرة للنمو المستدام:

١. تعزيز التعليم وتنمية القوى العاملة :استثمار الشباب العراقي عبر تطوير التعليم والتدريب المهني وتهيئة فرص العمل.

٢. تطوير البنية التحتية :توسيع مرافق الإسكان والرعاية الصحية والنقل لمواكبة ارتفاع أعداد السكان.

٣. تنويع الاقتصاد :تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والصناعة.

٤. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي :توفير حماية شاملة للأطفال والفئات المعتمدة من خلال التعليم والصحة ودعم الأسر.

٥. المساواة بين الجنسين :معالجة الفجوات بين الرجال والنساء لضمان الاستفادة المثلى من الموارد البشرية.

إنجاز التعداد السكاني لعام ٢٠٢٤ في العراق

تم تنفيذ التعداد السكاني في العراق وفق المخطط المقرر في يومي ٢٠ و٢١ تشرين الأول ٢٠٢٤، إلا أن قلة الخبرة لدى العدادين استدعت تمديد العمل ليوم إضافي لضمان إنجاز التعداد بشكل كامل. وكان من المخطط أن يزور العدادون جميع المناطق ثلاث مرات نظراً لوجود ثلاث استمارات إحصائية، لكن في العديد من المناطق اقتصرت الزيارات على مرة واحدة فقط.

شهدت محافظة كركوك حركة دخول كبيرة من المحافظات الشمالية قبل يوم التعداد، مما قد يؤثر على دقة نتائجها ويزيد من التوترات بين مكونات المحافظة من العرب والأكراد والتركمان. كما أثار البعض مخاوف من احتمال مبالغة أعداد سكان إقليم كردستان نتيجة عدم قيام الجهاز المركزي

للإحصاء الاتحادي بإجراء التعداد هناك، ومن خلال تسجيل من هم خارج العراق لزيادة التخصيصات المالية للإقليم، ما يعكس فجوة واضحة وفقدان الثقة بين الأطراف السياسية.

رغم هذه التحديات، يُتوقع أن يوفر التعداد الناجح لعام ٢٠٢٤ قاعدة قوية للتخطيط التنموي في العراق، وتعزيز الشفافية واتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة بدلاً من الاعتماد على تقديرات أو وسائل أخرى أقل دقة. ويعد التعداد خطوة محورية لتحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتخصيص الموارد بشكل عادل، ويتيح لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الوصول إلى بيانات ديموغرافية شاملة.

من أهم الأبعاد التنموية للتعداد:

١. توزيع الموارد وتخصيص الميزانية :تمكّن البيانات الدقيقة من توزيع الموارد الاقتصادية والتخصيصات المالية بشكل عادل بين المحافظات، مع ضمان دعم المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى أو الاحتياجات الأكبر.

٢. التخطيط للبنية التحتية والخدمات :تساعد المعلومات التفصيلية في تطوير مشاريع البنية التحتية، ومرافق الصحة والتعليم، والخدمات العامة وفق الاحتياجات المحلية.

٣. التنمية الاقتصادية: فهم ديناميكيات السكان يسهم في توجيه السياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة وتعزيز التنمية المستدامة.

٤. تحسين الخدمات الاجتماعية: تساعد البيانات على تقديم برامج الحماية الاجتماعية وتسليط الضوء على المناطق التي تتطلب تدخلًا عاجلاً.

٥. قطاع الإسكان: يساهم التعداد في تحديد الاحتياجات السكنية الحقيقية ووضع خطط لبناء وحدات سكنية جديدة وحل مشكلة الاكتظاظ السكني.

أما المعوقات والتحديات التي واجهت التعداد فتشمل:

١. الاعتراف بنتائج التعداد: قد يؤدي رسم واقع جديد في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك والمناطق في الموصل وديالى إلى زيادة الخلافات بين المكونات المحلية.

٢. الحساسيات السياسية :ضمان التمثيل العادل في المناطق المتنازع عليها يعد تحديًا معقدًا بسبب التوترات القومية.

٣. المخاوف الأمنية :قد يمنع الوضع الأمني بعض السكان من تقديم بيانات دقيقة، خاصة في المناطق التي تشهد نشاطات إرهابية أو تهديدات دولية.

٤. التحديات التكنولوجية واللوجستية :جمع البيانات في مناطق نائية باستخدام تقنيات حديثة يتطلب خبرات لوجستية وفنية، خاصة بعد غياب التعداد لمدة ٢٧ سنة.

٥. الثقة العامة وثقافة المشاركة :المخاوف من إساءة استخدام البيانات ونقص فهم أهمية التعداد قد تؤثر على دقة المعلومات المقدمة من المواطنين.

يشكل تعداد السكان العراقي لعام ٢٠٢٤ خطوة أساسية لتخطيط التنمية المستقبلية، وتوزيع الموارد، وتحسين الخدمات، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر دقة وواقعية.

من أبرز المشكلات التي تعترض الباحثين المتخصصين في جغرافية السكان هي النقص وعدم التجانس في البيانات السكانية، سواء من حيث النوع أو الخصائص، إضافة إلى التباين الزمني والمكاني لها. وتزداد هذه الصعوبات وضوحًا في الدول النامية التي تعاني من محدودية الخبرة

وضعف التجربة في تنفيذ التعدادات السكانية، إلى جانب انخفاض مستوى وعي السكان وعدم إدراكهم لأهمية التسجيل، على خلاف الدول المتقدمة التي تتميز بياناتها بدقة وشمولية أعلى نتيجة امتلاكها خبرات طويلة وتطورًا كبيرًا في هذا المجال، فضلًا عن ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية هذه المعلومات. ومع ذلك، فإن بيانات الدول المتقدمة لا تخلو أيضًا من الأخطاء، ومن أكثر الأخطاء انتشارًا على مستوى العالم تلك المتعلقة بالإفصاح عن الأعمار عند التسجيل، وهو ما ينعكس مباشرة على حجم الفئات العمرية المختلفة.

وتتمثل إحدى المشكلات الأخرى في غياب الانتظام والدورية في التعدادات السكانية القومية، إضافة إلى وجود اختلافات واسعة في المصطلحات المستخدمة داخل استمارات التعداد من بلد لآخر. كما تعاني عمليات جمع البيانات من ضعف في وسائل التمويل، مما يؤدي إلى نقص المعلومات الخاصة بسكان المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها، وكذلك بعض الجماعات السكانية التي يتعذر تحقيق الاتصال المباشر بها.[١]

الخاتمة

يشكل تعداد السكان لعام ٢٠٢٤ قاعدة أساسية لفهم التركيب الديموغرافي للعراق وتوجيه التنمية المستقبلية.

النتائج

العراق يمتلك مجتمعًا فتيًا مع نسبة عالية من الشباب دون ٢٤ عامًا، ما يمثل فرصة ديموغرافية.

(١) يسري الجوهري، أسس الجغرافية البشرية، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٤٣٣، ص ٦.

الفئة العمرية المنتجة (١٥–٦٤ سنة) تشكل حوالي ٦٠٪ من السكان، مما يعزز إمكانية دعم النمو الاقتصادي.

توزيع السكان غير متوازن جغرافيًا، مع تركيز شديد في بغداد والمدن الكبرى مقابل تشتت في المناطق الريفية والغربية.

معدل النمو السكاني السنوي مرتفع (~٢,٥٪)، ما يزيد الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة.

التركيب النوعي متوازن نسبيًا بين الذكور والإناث، مع استمرار الأسر الكبيرة ومتوسط حجم أسرة ٥,٣ أفراد.

الهجرة الداخلية والتحضر مستمران، مما يساهم في زيادة الكثافة الحضرية وتحديات التوسع العمراني.

التوصيات

تطوير برامج تعليمية ومهنية لاستثمار الفئة الشابة في سوق العمل.

تعزيز البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية في المحافظات ذات الكثافة المنخفضة.

وضع خطط للإسكان والمرافق العامة لمواكبة النمو السكاني المرتفع.

تشجيع التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط وخلق فرص عمل جديدة.

دعم السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

استخدام بيانات التعداد بشكل دوري لتحديث السياسات التنموية والتخطيط الاستراتيجي.

المصادر

١ .البياتي، فراس .مورفولوجيا السكان: موضوعات في الديموغرافيا .بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٩.

٢ .جلبي، عبد الرزاق .علم اجتماع السكان .عمّان: دار ميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٣ .عبد الجواد، مصطفى خلف .علم اجتماع السكان .عمّان: دار ميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٤ .حمادي علي، يونس .مبادئ الديموغرافيا .عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠١٠.

٥ .كرادشة، منير عبد الله .علم السكان: الديموغرافية الاجتماعية .الأردن: وزارة الثقافة، ٢٠٠٩.

٦ .السيد، عبد العاطي السيد .علم اجتماع السكان .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.

٧ .حميدان، علي سالم، والحبيس، محمود .جغرافيا السكان: مدخل إلى علم السكان .الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٨ .الشمري، عماد مطير .الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات .عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٩ .جواد، قاسم نصيف جاسم. "قضايا الديموغرافيا: دراسة جغرافية السكان ١٩٧٧–١٩٩٧". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٨.

١٠ .العالي، د. حسن. "المؤشرات الديمغرافية". مقالات ٢٥٠٥٣، ٠٤ سبتمبر ٢٠١٦.

١١ .الجوهري، يسري .أسس الجغرافية البشرية .الإسكندرية: مطبعة الدار الجامعية، ١٤٣٣.